التهيئة اللغوية والأنساق المؤسسية في المجتمع العربي

أ.د. أحمد حساني

توطئة:

ما يمكن لنا أنْ نشير إليه منذ البدء هو أنَّ المشروع النهضوي لترقية اللغة العربية يستدعي بالضرورة التخطيط الآني والاستشرافي، ووضع السياسات اللغوية الكفيلة، والاضطلاع بالتهيئة اللغوية، لتوفير جميع الظروف المواتية للنهوض باللغة العربية والحفاظ عليها، والعمل على الانتقال بها من المحلية إلى العالمية بوصفها مرتكزًا حضاريًا ما فتئ يسهم في البناء الحضاري للإنسان في تاريخ الأمة العربية الطويل، ويعزز حضورها في المسار التحولي للحضارة الإنسانية الجديدة .

ومن ههنا فإنَّ الإقدام على مقاربة اللغة العربية، من حيث هي نسق ثقافي واجتماعي ومعرفي، يقتضي بالضرورة المعرفية والمنهجية استرفاد المرتكزات اللسانية بكل مكوناتها من جهة، واعتماد روافد المقاربات الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، إذ إنَّ هذه التوأمة بين مرجعيتين اثنتين ستؤدي حتمًا إلى التكامل بين الأنساق في الأداء والوظيفة، وتجسد مبدأ المقاربات البينية التي أضحت مطلبًا علميًّا في ظل المتغيرات التي يشهدها عالم المعرفة المتغير.

ومن ثمة فإنَّ نظرة عجلى في المسار الذي سلكته المعارف الإنسانية الجديدة تهدي إلى أنَّ اللغة البشرية أضحت وسيطًا لإنتاج المعرفة، قد يصعب علينا امتلاك المعرفة وإنتاجها وتحويلها بمعزل عن لغة وطنية مهيأة لتضطلع بدرها الحضاري في عالم المعرفة المتجددة باستمرار.

إنَّ الرائي المتأمل في تشكل الأنساق اللغوية والثقافية في المجتمع البشري يلفي تفاعلا عميقًا بين الثقافة والألسنة، وهو التفاعل الذي ظل يمارس تأثيره في الحركة النهضوية للمجتمع المتجانس في بيئته الثقافية والحضارية، فأضحى حينئذ آلية من آليات الحضور والغياب في بناء النسق الشمولي اللغوي والثقافي للمجتمع البشري.

ولذلك فإنَّ أرنى تأمل في علاقة الأنساق اللغوية بالبناء الحضاري للإنسان في مساره التاريخي الطويل يهدي إلى أنَّ اللغة ليست وسيلة اصطنعها المجتمع البشري لأغراض نفعية، منها التواصل فحسب، بل إنها القوة الكامنة وراء الأفعال المنجزة، تلك الأفعال التي واكبت الحضارة الإنسانية في تاريخها الطويل، وما فتئت تؤطر المنجزات الفكرية والثقافية، فشكلت رواسب في الأنساق اللسانية والثقافية على اختلاف البيئات الحضارية والعرقية التي تنتمي إليها.

وإنْ كانت اللغة بعامة، واللغة المؤسسية بخاصة، جهازًا من المفاهيم والتصورات، فهي في الوقت نفسه مؤسسة قانونية، تتبدى هذه المؤسسة في نسق محكم من الضوابط والقواعد التي تضفي على اللغة هيبتها وسلطتها، وإذا كانت هذه السلطة لا تُدْرَكُ بالحس، فهي تمارس فعلها القهري في أذهان المتكلمين- المستمعين الذين يحققون هذه السلطة في الواقع الفعلي للخبرة الإنسانية عن طريق الاستعمال الفعلي للكلام.(١)

أولا: التهيئة اللغوية ؛ الأسس والمنطلقات :

مما لا ريب فيه هو أنَّ الانصراف إلى تنمية اللغة وتهيئتها لتضطلع بدروها المؤسسي أضحى مطلبًا حضاريًّا في عالم البشرية المتغير، وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ إدماج اللغة في الأنساق المؤسسية الاقتصادية والاجتماعية سيسهم لامحالة في ترقية اللغة، وتعزيز حضورها في المشروع النهضوي للأمة، لتواصل مسارها الطبيعي في البناء الحضاري للإنسان، ومواكبة المتغيرات التي يشهدها عالم الحوسبة والرقميات والتكنولوجيات المتجددة.

وتأسيسًا على هذا التصور فإنَّ المتغيرات السريعة التي يشهدها العالم في إنتاج المعرفة والتكنولوجيات والرقميات والحوسبة تستدعي إيجاد نظام مؤسسي فعال يمكن له أنْ ينهض باللغة العربية، وينتقل بها من المحلية إلى العالمية باعتماد

طرائق ناجعة، وسبل ميسرة تستثمر إنجازات المؤسسات اللغوية العربية (المجامع العربية والمؤسسات التابعة للجامعة العربية) من جهة، وتفيد من الاستراتيجيات والخطط اللغوية العالمية من جهة أخرى.

إذا ما تأملنا مليًّا المتغيرات الاستراتيجية التي يشهدها العالم في زمننا الراهن فسنجد أنَّ التركيز على حضور التنمية اللغوية في الدراسات المستقبلية للأمم يعود إلى أنَّ هذه الدراسات هي الفاعلة الاستراتيجية التي تحدد الوعي لتصور المستقبل، بل تحدد نموذج المستقبل انطلاقًا من المعطيات الراهنة، والآفاق المتوقعة، وتساعد هذه الدراسات على تجاوز آليات تشكيل الأنماط الاقتصادية والثقافية الفاشلة، واستبدالها بآليات أخرى أكثر فاعلية مع الأخذ بعين الاعتبار شروط التنمية الشاملة، وأثرها في حياة الفرد والمجتمع في الواقع المحلي والعالمي(٢)

إنَّ أقل الناس اهتمامًا بالدراسات اللسانية الاجتماعية يدرك لا محالة أنَّ التخطيط اللغوي (Planification linguistique) أو السياسة اللغوية (Politique linguistique) أو التهيئة اللغوية (Aménagement linguistique) هي في كل الأحوال أنشطة مؤسسية مُوَجَّهَة ومُمَنْهَجَة من أجل إعادة تنظيم عناصر النسق اللساني في المجتمع اللغوي المعين، وفي فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف شاملة مهيأة سلفًا وفق خطة ذات معالم واضحة.(٣) ظل المصطلحان، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، سائدين وشائعين بين أهل الاختصاص، لكن في السبعينات من القرن العشرين ظهر مصطلح آخر في كندا في إقليم الكيبك (Quebec) هو مصطلح: التهيئة اللسانية (Aménagement linguistique)، كان الانصراف إلى هذا المصطلح الجديد بإيحاء منJean – Claude Corbeil (٤) أثناء مشاركته في صياغة ميثاق اللغة الفرنسية في إقليم الكيبك Quebec (كندا) Canada سنة ١٩٧٧.(٥)

السياسة اللغوية Politique linguistique أو التهيئة اللغوية Aménagement linguistique هي كل سياسة تعتمدها الدولة الوطنية، أو أي منظمة إقليمية، أو دولية بشأن لغة معينة، أو مجموعة من اللغات المستعملة الخاضعة لسياستها من أجل تغيير وضع لغوي نحو الأفضل، أو من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة.(٦)

أصبحت السياسة اللغوية حينئذ مرتكزًا جوهريًّا في بناء استراتيجيات التنمية البشرية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، إذ لها حضور دائم في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية، وبذلك اكتسبت بعدًا دوليًّا وإقليميًّا ظلت "تحفل به تقارير التنمية البشرية ومسجل بصفة دائمة في جدول أعمال المنظمات الدولية والإقليمية بإعلاناتها واتفاقياتها ومؤتمراتها التي تقرن اللغة بمتطلبات التنمية، وترى فيها سبيلاً إلى إقرار قيم كونية ومكاسب حقوقية قوامها التسامح والشورى والتفاهم في كشف التعدد". (٧)

ترتكز التهيئة اللغوية على الإجراءات الآتية:

١ ـ القيام بدراسات تشخيصية ماسحة للوضع اللغوي في المجتمع المعين.

٢ ـ وضع تصورات ومبادئ التهيئة اللغوية بناء على معطيات الدراسة التشخيصية.

٣ ـ اتخاذ القرار (المؤسسات التشريعية والتنفيذية للدولة، أو المنظمة الإقليمية أو الدولية).

٤ ـ تنفيذ خطة التهيئة اللغوية باعتماد الوسائل المتاحة والمعدة سلفًا.

٥ ـ التقويم المستمر للإنجازات المحققة. (٨)

وما تجدر الإيماءة إليه في هذا السياق هو أنَّه لا يمكن فصل التهيئة اللغوية عن التنمية الشاملة التي تهدف إلى السير بالمجتمع نحو الأفضل لكي يواكب المتغيرات التي يشهدها مسار تشكل الحضارة الإنسانية الجديدة، ومن ههنا فإنَّ التهيئة اللغوية تستهدف التنمية اللغوية التي تعد أهم عنصر في المشروع التنموي الشامل، من حيث إنَّها: "تغير تدريجي نحو الأفضل ضمن عملية مجتمعية واعية هادفة إلى الوصول إلى مستوى لغوي أفضل من آخر سابق عليه، كأنْ يكون المجتمع يتكلم بلغة عامة، فتحاول تنمية لغته باتجاه نطق اللغة العربية الفصيحة. في حين أنَّ مفهوم التغير لا يكون تنمية إلا إذا كان نحو الأفضل والأرقى والأكثر تقدمًا وفائدة بالنسبة للفرد والأمة والوطن".(٩)

ترتبط التهيئة اللغوية بالتنمية البشرية، إذ إنَّ الهدف الرئيس من التنمية هو تهيئة بيئة مناسبة، وظروف مواتية من أجل أنْ يعيش الإنسان حياة أفضل، وأنْ يكون عنصرًا فعالاً في حركية المجتمع في مساره النهضوي بجميع روافده الثقافية والاقتصادية. لأنَّ التنمية في بعدها

الحضاري والإنساني" عملية شاملة تهدف إلى إحداث تغيير حضاري يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية - المادية والفكرية والروحية والإبداعية - المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء". (١٠)

تندرج التنمية حينئذ ضمن المشاريع الشاملة والاستراتيجيات الكبرى التي تعتمدها المؤسسة السياسية لتهيئة المجتمع للمشروع النهضوي الذي يهدف إلى إحداث تغيير في البنية الاقتصادية والثقافية ليرقى بالمجتمع إلى المستوى الحضاري المتوخى.

مبادئ التنمية:

١ - التنمية عملية مستهدفة وشاملة تشمل جميع الجوانب الفاعلة في بنية المجتمع.

٢ - التنمية في بعدها الاستراتيجي تشمل الموارد البشرية والموارد غير البشرية.

٣ - ترتكز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ثلاثة عوامل:

أ - الموارد الاقتصادية.

ب - العنصر البشري.

ج - الإلمام بالمعارف العلمية والتكنولوجية.

٤- لا تُختزل التنمية في الجانب المادي فقط (آلات وأجهزة ومصانع)، بل هي أيضًا الوعي الثقافي والاجتماعي للأفراد والمواطنة والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في تنمية المجتمع. (١١)

وانطلاقًا من هذا التصور أضحت التنمية البشرية المرتكز الأساس للتنمية الاقتصادية، إذ يعد العنصر البشري أهم عنصر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أخذت التنمية البشرية تقترب من التنمية الاقتصادية وتشترك معها في تشكل المفاهيم و الاصطلاحات، مما أدى إلى ظهور مصطلحات أصبحت شائعة لدى أهل الاختصاص، منها:

١ - تنمية الرأسمال البشري.

٢ - تنمية العنصر البشري.

٣ - تنمية الموارد البشرية.

٤ - التنمية البشرية.

ويحسن بنا أنْ نشير في هذا المقام إلى أنَّ مصطلح التنمية البشرية أُعتمد في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) سنة ١٩٩٠. (١٢)

يشمل المجال الإجرائي للتنمية البشرية المبادئ الآتية:

١ - تنمية العنصر البشري: الاستثمار في قدرات البشر.

٢ - من أجل العنصر البشري: توزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعًا عادلاً في نطاق واسع.

٣ - بواسطة العنصر البشري: إعطاء كل فرد في المجتمع فرصة المشاركة في التنمية.

يتحقق مشروع التنمية البشرية باعتماد الخطوات الآتية:

١ - وضع أهداف واضحة المعالم وقابلة للتحقيق.

٢ - دراسة البيئة الداخلية للمجتمع المعيَّن، وتحليل العناصر التي لها صلة بواقع التنمية (الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف).

٣ - دراسة البيئة الخارجية للمجتمع (الوقوف على الإمكانات المتاحة وتحديد التحديات). (١٣)

ثانيًا: الأنساق المؤسسية: السيرورة والتفاعل:

يكون خليقًا بنا أنْ نشير في هذا السمت إلى أنَّ الصلة بين الأنساق اللغوية والأنساق المؤسسية تعد ظاهرة إنسانية ما فتئت تسهم في تشكل المرتكزات الحضارية في سيرورة التاريخ البشري، إذ أمسى التفاعل بين الأنساق اللغوية والثقافية والاجتماعية مركز استقطاب في البناء الحضاري للإنسان، وما برح يتعزز هذا التفاعل بمنجزات الفكر الإنساني، وبترقية خبرته وتحديثها باستمرار لمواكبة المتغيرات الحضارية والثقافية التي يشهدها المشروع النهضوي للأمم عبر تاريخها الطويل.

أضحت الأنساق اللغوية والأنساق المؤسسية حينئذ قوة فاعلة لها حضور في الحركة النهضوية للمجتمع بكل روافده ومكوناته البشرية والمؤسسية، ومن ثمة فإنَّ تشكل الأنساق المؤسسية لا يمكن أنْ يتحقق خارج النسق اللغوي، سواء أكان هذا المجتمع أحادي اللغة أم متعدد اللغات والثقافات، فالمنجز الثقافي بأنماطه المختلفة ناتج لغوي ليس إلا.

وإذا كان النسق اللغوي نشاطًا اجتماعيًّا وثقافيًّا يرافق سيرورة الأنساق الاجتماعية والثقافية، ويسهم في حركيتها عبر الزمان والمكان، فإنَّه يشكل في الوقت نفسه، مكونات الوعي الثقافي لمجموعة بشرية معينة تُكَوِّنُ مجتمعًا له خصوصيات ثقافية وحضارية متجانسة. (١٤)

ومما لا يرتاب فيه أحد هو أنَّ

تشكل الأنساق المؤسسية في المجتمع البشري يعد أصفى صورة لسلطة اللغة بقيمها الداخلية (القيم المنطقية) وبشرعيتها الخارجية(الشرعية السياسية والمؤسسية)، وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ مقاربة تفاعل الأنساق اللغوية والثقافية أضحت مرتكزًا بينيًّا (لسانيًّا واجتماعيًّا) في الخطاب المنجز في الثقافة اللسانية المعاصرة.

منذ البدء نقول إنَّ السلطة اللغوية نوعان:

أ- سلطة داخلية: نعني بها الضوابط والقواعد التي تشكل النسق العربي في اللغة، ومنطقها الداخلي المعزز بالرواسب الثقافية والحضارية الكامنة التي تتحكم في آليات الاستعمال اللغوي، وأنماط التفكير وإنتاج المفاهيم والتصورات.

ب - سلطة خارجية: نعني بها السلطة المؤسسية التي يكرسها النظام السياسي بجميع تنظيماته الدستورية والمدنية، ومؤسساته الاستراتيجية، وقرارته السيادية التي تتجسد في السياسة اللغوية للمجتمع، فالسياسة اللغوية حينئذ هي مجموعة من القرارات تُتخذ على مستوى سلطة محلية، أو منظمة إقليمية أو دولية، بناء على وضع لغوي معين من أجل الحفاظ عليه، أو تغييره ليتماشى مع المشروع النهضوي للمجتمع. (١٥)

إنْ كانت اللغة جهازًا من المفاهيم والتصورات فهي في الوقت نفسه مؤسسة قانونية، تتبدى هذه المؤسسة في نسق محكم من الضوابط والقواعد التي تضفي على اللغة هيبتها وسلطتها، وإذا كانت هذه السلطة لا تُدْرَكُ بالحس، فهي تمارس فعلها القهري في أذهان المتكلمين – المستمعين الذين يحققون هذه السلطة في الواقع الفعلي للخبرة الإنسانية عن طريق الاستعمال الفعلي للكلام.

يقول عبد السلام المسدي في هذا السبيل الذي نحن في شأنه:"إنَّ لكل لغة من لغات البشر قوانين تنتظمها وتشدُّ أوصالها بحبل متين لا تراه العيون المجردة كالأسلاك المعدنية التي تتخلل الأسمنت المسلح، وتصبح تلك القوانين أعرافًا يتخاطب بها أفراد المجموعة المنتسبين إليها بشكل أصلي أو بشكل طارئ". (١٦)

وتأسيسًا على ما أومأنا إليه فإنَّ النسق اللغوي بسلطته الداخلية والخارجية له حضور فعَّال في تشكل الأنساق المؤسسية، وهو يستمد قوته الحضورية من الرواسب الثقافية والحضارية التي يتضمنها من جهة، ومن الدعم السياسي والمؤسسي من جهة أخرى.

ومما لا يغرب عن أحد هو أنَّ مكونات الأنساق الاجتماعية والثقافية واللغوية تتفاعل باستمرار وتتقاطع، ويؤثر بعضها في كيان بعضها الآخر، وهذا التفاعل والتقاطع هو الذي يضبط انتظامها، ويعزز نسقيتها ويُفَعِّلُ سيرورتها باستمرار. فآليات الإدارة والتسيير والإنتاج لا يمكن لها أنْ تكون خارج اللغة، إذ إنَّ مدخلات المؤسسة ومخرجاتها مهما كان نمطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي فهي نسق لغوي ليس إلاَّ.

وتأسيسًا على ذلك فإنَّ الفاعلية المؤسسية هي منجز لغوي نسقي وممنهج، ومن ثمة فإنَّ تحديث هذا المنجز وتحيينه باستمرار يعد عملاً مؤسسيًّا مؤطرًا بالضرورة، ولايمكن لهذا التأطير أنْ يتحقق بمعزل عن التهيئة اللغوية والتخطيط الاستراتيجي للتنمية البشرية والسياسات التي تنتهجها الدول في ترقية اللغات المؤسسية العالمة أو الخبيرة أو المهنية، واستشراف مستقبلها لمواكبة المتغيرات التي يشهدها عالم المعرفة والاقتصاد والحوسبة والرقميات والتكنولوجيات الحديثة.

ثالثًا: اللغة العربية نسق مؤسسي:

إنَّ أدنى تأمل في المسار التحولي للغات يهدي بكل يسر إلى أنَّ اللغة الإنسانية أمست مكونًا معرفيًّا واقتصاديًّا، إذ لها حضور قوي وفعال في صناعة الأفكار والمعارف والخبرات، وما كان ذلك إلا لأنَّ " المعرفة أصبحت صناعة في حد ذاتها، ومدخلاً أساسًا من عناصر الاقتصاد الجديد، ومن خلال ذلك، وبشكل متزايد أخذت اللغة بعدًا اقتصاديًّا جديدًا إلى جانب البعد الثقافي والحضاري الذي كانت تضطلع به دائمًا". (١٧)

وانطلاقًا من هذا التصور يجب أنْ ننظر إلى اللغة من حيث هي وسيط لإنتاج المعرفة والخبرة التقنية والمهنية؛ إذ لا وجود للمعرفة أو الخبرة بمعزل عن اللغة العالمة أو الخبيرة، فلا يمكن أنْ تُختزل اللغة في كونها وسيطًا أو الحامل المادي للثقافة والمنجز الفكري للأمة، بل لابد من النظر إلى اللغة على أنَّها وسيط لإنتاج المعرفة والخبرة ونشرها وتحويلها في الآن نفسه.

وبناءً على هذه المنطلقات التي أومأنا

إليها يجدر بنا القول إنَّ اللغة المؤسسية هي نسق من المفاهيم والاصطلاحات العلمية والخبيرة في بيئة إدارية ومهنية معينة، إذ إنَّ مصطلحات اللغة المؤسسية هي وسائط ضرورية لتفعيل مفاهيم اللغة العالمة (لغة الاختصاص) في الواقع الفعلي للخبرة الإنسانية، ومن ثمة فإنّ هذا النسق هو السبيل إلى التعامل الفكري والإجرائي مع المعرفة أو الخبرة إنتاجًا واستخدامًا وتحويلاً.

ولذلك أضحى المصطلح المؤسسي (العالم أو الخبير) معطى أساسًا في آليات إنتاج المعرفة، والوسيط الجوهري في استخدامها وانتشارها وتوزيعها بين أهل الاختصاص، فهو المسار لتحويل المعرفة ونقلها بين الثقافات واللغات والحضارات. ومن ثمة فإنَّ وضع المصطلح واستعماله في التواصل المؤسسي بين أهل الاختصاص هو:

- الانتقال بيسر من اللغة المرجعية إلى اللغة العالمة.
- الانتقال من الكفاية اللسانية إلى الكفاية الاصطلاحية.
- الانتقال من اللغة التواصلية إلى اللغة الواصفة.
- الانتقال من نظام اللغة إلى نظام المفاهيم.
- الانتقال من شرعية الوسيط الاجتماعي إلى الوسيط العلمي.
- الانتقال من اللغة العامة إلى لغة الاختصاص.

وما يمكن لنا الإماءة إليه في هذا السبيل الذي نحن بشأنه هو أنَّ تأسيس اللغة المؤسسية يقتضي وضع نسق من المفاهيم والمصطلحات التي تدون في المعاجم المتخصصة لضبط الكفاية الاصطلاحية وتلخيص المفاهيم والتصورات، الأمر الذي يؤدي إلى اختزال العلم أو الخبرة او المهنة في وحدات لسانية لتحقيق التواصل المؤسسي بين أهل الاختصاص، وإضفاء الشرعية على وجود اللغة المؤسسية العالمة أو الخبيرة أو المهنية أو المتخصصة.

تعد لغة الاختصاص المجال الخصب لتنمية المفاهيم والمصطلحات المؤسسية (العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية)، إذ إنها نسق منمط (Codified) ومقنن يحقق التواصل بين الفئات العاملة أو الخبيرة أو المهنية في نظام مؤسسي معين، وهي إذ ذاك نسق خاص يستعمل لتبليغ معلومات خاصة في سياق مؤسسي ذي طبيعة خاصة.

تتبدى فاعلية لغة الاختصاص واللغة المؤسسية في نسقها المتميز الذي يهدف إلى إيصال معلومات ذات طابع تخصصي، وتيسير سبل تداولها بين الخبراء والعارفين والمهتمين بحقل معرفي معين أو بنسق مؤسسي معين، بهدف نشر المعرفة أو الخبرة بين الفئات الفاعلة (عالمة أو خبيرة أو مهنية)، ويكون ذلك بأيسر السبل وأكثرها إيجازًا ودقة ووضوحًا.(١٨)

وتأسيسًا عل ذلك فإنَّ التصور الاستراتيجي للغة المؤسسية هو في الواقع تنظيم نسق من الفعاليات الإلزامية المتكاملة في إطار الزمان والمكان؛ فهو إذ ذاك السعي المحدد والواضح من أجل تحقيق أهداف ورغبات محددة وواضحة المعالم .وهذه العناصر لا تكتمل إلا بتوافر رؤية آنية ومستقبلية تأخذ بعين الاعتبار البعد المؤسسي للغة العربية. (١٩)

ومما لا يغرب عن أحد هو أنَّ اللغة العربية مؤهلة من حيث نسقها الصوتي والتركيبي والدلالي لتضطلع بدورها الحضاري، ومهيأة وظيفيًّا لأنْ تكون لغة مؤسسية ذات بعد عالمي، إذا توافرت لها جميع الظروف المواتية على مستوى التأطير الأكاديمي والمؤسسي، وعلى مستوى الإجراء التطبيقي، وتحيين تداولها في الواقع الفعلي للخبرة المؤسسية. ولا يكون ذلك إلاَّ باعتماد برامج هادفة في إطار التهيئة اللغوية، والدراسات الاستراتيجية المستقبلية.

وإذا تحققت هذه الإجراءات، وتوافرت هذه الظروف فإنَّ اللغة العربية المؤسسية ستجد لها حيزًا يمكن لها أنْ تحتله بكل قوة وفاعلية في المسار التحولي للغات المعولمة، لأنَّ ما يثير الانتباه هو أنَّ سيرورة عولمة الاقتصاد والإنتاج العالمي المادي أصبحت تتماشى بالتوازي مع سيرورة عولمة الإعلام والاتصال؛ أي الإنتاج غير المادي، مما جعل أنظمة اللغات تحتل الصدارة في الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية للدول الكبرى والفاعلة في تهيئة المؤسسات المنتجة والمروجة لها :

- مؤسسات الإعلام والاتصال.
- مؤسسات تقنيات ومحتويات السمعي ـ البصري.
- مؤسسات رقمنة النص والصوت والصورة.
- مؤسسات الحوسبة والبرمجة الآلية للغات، وترقية شبكة الانترنيت.

وانطلاقًا من هذه الخصوصيات التي تشهدها اللغات المعولمة، ومنها اللغة العربية المؤسسية، فإنَّ تعليم اللغات بعامة واللغة العربية بخاصة، يجب أنْ يكون مختلفًا في أهدافه ومضامينه، وفي طرائقه

وأساليبه عن التعليم في القرن العشرين، يجب أنْ توجه الاهتمامات إلى تنمية القدرات الإنسانية في أرقى مستوياتها ليكون الإنسان مبدعًا ومنتجًا وخبيرًا، وقد أخذت منظمة اليونسكو على عاتقها وضع تصور شامل لأهداف التعليم في الألفية الثالثة، فقد حددت في أحد تقاريرها أربعة مرتكزات يقوم عليها التعليم الجديد وهي:

تعلم لتكون
تعلم لتعيش
تعلم كيف تعرف
تعلم كيف تعمل(٢٠)

يعتمد التسيير المؤسسي حينئذ على خبرة الموارد البشرية وكفاءتها ومهارتها اللغوية في الأداء المؤسسي، فالمؤسسة لا تعتمد على قدرة التسيير والإنتاج فحسب، بل تعتمد كذلك على المهارات الأدائية منها المهارة اللغوية (اللغة الخبيرة أو المهنية)، وتيسير سبل التواصل مع العناصر البشرية الفاعلة في المؤسسة. لأنَّ المؤسسة هيكل نسقي ممنهج يشتغل وفق نظام محكم، والأداء المؤسسي فاعلية مفتوحة، ويعد الاتصال المؤسسي مرتكزها الأساس، ويتخذ الأداء المؤسسي اللغة المؤسسية (العالمة أو الخبيرة أو المهنية) وسيطًا لتعزيز التواصل بين الفئات العاملة في المؤسسة.

وما يمكن لنا أنْ نخلص إليه في نهاية هذه الورقة البحثية هو أنَّ استخدام اللغة المؤسسية بمهارة كافية يتبدى بكل وضوح في آليات تحسين الأداء، وتيسير الاتصال المؤسسي، ويمكن لنا أنْ نحدد المجال الإجرائي للغة المؤسسية في التتابع الآتي:

١- تسهم اللغة المؤسسية في تبادل الخبرات والمهارات الأدائية بين العناصر البشرية العاملة في المؤسسة.
٢- تساعد اللغة المؤسسية من حيث هي نسق أساس في الاتصال المؤسسي على اكتساب الخبرات العلمية والتكنولوجية والمهنية.
٣- توطد اللغة المؤسسية العلاقة الاجتماعية بين العاملين، وتعمق التواصل والعلاقات بين الفئات الفاعلة المسيرة والخبيرة والمهنية.
٤- تعزز اللغة المؤسسية الوطنية الخبرات والكفاءات في وسط الموارد البشرية، وتسهم في تكيف هذه الموارد مع المحيط الاجتماعي.

وهي إذ ذاك - أي اللغة المؤسسية - لغة عالمة وخبيرة ومهنية ومتخصصة، تتميز بنسق معجمي واصطلاحي وتركيبي خاص، فهي حينئذ نظام تواصلي يمتلكه كل عنصر بشري ينتمي إل نظام مؤسسي معين، ويشارك أفراده في عملية الاتصال المؤسسي بين الفئات الفاعلة في المؤسسة، ويعزز هذا النظام علاقة المؤسسة بالوسط الاجتماعي والاقتصادي الخارجي. (٢١)

ولتنمية اللغة المؤسسية وتحديثها وتحيينها باستمرار لابد من :

١. وضع برامج تعليمية ذات طابع مؤسسي مهني أو خبير تختلف مدخلاته عن مدخلات التعليم العام.
٢. تأهيل الفئات العاملة في المؤسسة المعينة (مؤسسة تعليمية، ثقافية، إعلامية، خدماتية اقتصادية، تجارية، مالية ...)
٣. العمل على التكوين المستمر للموارد البشرية وفق خطة هادفة لتنمية اللغة المؤسسية وإثرائها.
٤. إنشاء قواميس اللغة المؤسسية (قواميس متخصصة) تتضمن المفردات والمصطلحات والمفاهيم المتداولة في النظام المؤسسي المعين.
٥. إنشاء علاقات بينية تربط المؤسسات المتقاربة في النظام والأداء، وتوحيد اللغة المؤسسية وإثرائها.

ولتعزيز ذلك كله لابد من تكوين ذخيرة أو رصيد لغوي إلكتروني خاص باللغة المؤسسية يشمل جميع القطاعات الاستراتيجية في المجتمع، وإدراج هذا الرصيد ضمن المحتوى الرقمي العربي وتحديثه باستمرار ليواكب المتغيرات التي يشهدها العالم المؤسسي العالمي، ونقصد بالمحتوى الرقمي ههنا المضامين المعرفية والمصطلحات والمفاهيم المدونة محوسبة ومرقمنة، وقد يكون هذا المحتوى في شكل نصوص ومدونات ومعاجم حقلية متخصصة آلية، وبرمجيات لغوية عربية. وأنَّ الاهتمام الدائم بتحديث المحتوى الرقمي العربي سيسهم لامحالة في ترقية اللغة العربية المؤسسية (العالمة والخبيرة)، لكي تواكب التحولات المتسارعة التي تشهدها المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المشروع النهضوي للمجتمع العربي. (٢٢)

التوصيات:

يمكن لنا في نهاية هذه المداخلة أنْ نورد بعض التوصيات التي يمكن لها أنْ تمهد السبيل لوضع خطة آنية واستشرافية لترقية العلاقة بين التهيئة اللغوية العربية، والأنساق المؤسسية في المجتمع العربي، لتواكب المتغيرات التي يشهدها عالم اللغات، وعالم المعرفة:

أولا: تفعيل قانون اللغة العربية الصادر عن المجلس الدولي للغة العربية، بالتنسيق مع المنظمات التابعة للجامعة العربية، واتحاد المجامع العربية وتحيينه، وتعزيزه بالمبادرات المحلية والإقليمية لترقية اللغة العربية، وإدماجها في المؤسسات الثقافية والاقتصادية .

ثانيًا: اعتماد تهيئة لغوية، أو سياسة لغوية شمولية ذات بعد مستقبلي، وتخطيط لغوي مؤسسي، يأخذان بعين الاعتبار التأثير الاقتصادي للغة العربية المؤسسية والعالمة (لغة المفاهيم والمصطلحات العلمية)، وتعزيز حضورها في المجتمع العربي عن طريق التهيئة اللغوية.

ثالثًا: التنسيق المحكم بين الدول العربية والمنظمات الثقافية والتربوية الفاعلة، لتبني مشروع لغوي مستقبلي، يأخذ بعين الاعتبار الواقع المحلي والإقليمي والعالمي للغة العربية.

رابعًا: ضرورة إدماج اللغة العربية المؤسسية في الخطط الاستراتيجية للمؤسسات، وإصدار قرارات ومراسيم في هذا الشأن.

خامسًا: استثمار المكانة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم العربي، وتأطيرها وفق سياسة شاملة لنشر اللغة العربية المؤسسية، وتصدير برامجها، والترويج لها لتجد لها حيزًا يمكن لها أنْ تحتله بين اللغات العالمية.

سادسًا: استثمار آليات التهيئة اللغوية لتعزيز حضور اللغة العربية المؤسسية والعالمة في المجتمع العربي الحديث (مجتمع المعرفة)، وتمكينها من مسايرة المنجزات العلمية العربية.

سابعًا: تحيين تداول اللغة المؤسسية والعالمة في الواقع الفعلي للخبرة المعرفية. باعتماد برامج مؤسسية، وهادفة في إطار التخطيط اللغوي والتهيئة اللغوية، والدراسات الاستراتيجية المستقبلية.

ثامنًا: إدراج رصيد اللغة العالمة ضمن المحتوى الرقمي العربي، (٢٣) وتحديثه باستمرار، ليواكب المتغيرات التي يشهدها عالم المعرفة المتغير، ونقصد بالمحتوى الرقمي المضامين المعرفية والمصطلحات والمفاهيم المدونة محوسبة ومرقمنة، وقد يكون هذا المحتوى في شكل نصوص، ومدونات، ومعاجم حقلية متخصصة آلية، وبرمجيات لغوية عربية.

تاسعًا: توجيه الأبحاث والدراسات الأكاديمية في الجامعات العربية لترقية اللغة العربية المؤسسية في المجتمع العربي.

هوامش:

(١) ينظر أحمد حساني، سلطة اللغة وتشكل الأنساق الثقافية في المجتمع العربي. أعمال المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية تنظيم المجلس الدولي للغة العربية دبي ماي ٢٠١٦ ص١٦٢.

(٢) ينظر عبد العزيز بن عثمان التويجري، ندوة الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة التربية عدد١٢٨(١٩٩٩) الدوحة،قطر، ص٧٠.

(٣)- Voir. Rakissouiligri Mathieu: Planification et politique linguistique dans certains pays sélectionnés d'Afrique de l'ouest . UNISCO. Addis Abeba ،٢٠٠٢ ،p٤.

(٤) Jean-Claude Corbeilولد سنة ١٩٣٢ في Montréal كندا أستاذ وباحث لساني في منطقة الكيبك (كندا) .

(٥)- Voir. LOUBIER. Christiane (١٩٩٤). L'aménagement linguistique au Québec : enjeux et devenir. Montréal. Office de langue française. coll. « Langues et sociétés ». p ٢٧.

(٦) ينظر، أحمد حساني، ترقية اللغة العربية بين التخطيط الاستراتيجي والاستثمار المؤسسي. أعمال المؤتمر الثالث للغة العربية، تنظيم المجلس الدولي للغة العربية في الفترة ٧ ـ ١٠ / ٥ / ٢٠١٤ بدبي.

(٧) السياسة اللغوية القومية للغة العربية، مشروع النهوض باللغة العربية الحلقة الثالثة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ٢٠١٠.

(٨)- Voir. Jean-Michel Eloy. Aménagement "ou" Politique linguistique?.Mots (١٩٩٧).V٥٢No٥٢P٨.

(٩) محمود فهمي حجازي اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين، ندوة اللغة العربية، مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٩٧.

(١٠) علي خليل أبو العينين، التربية الإسلامية والتنمية ، مجلة رسالة الخليج العربي العدد(٢٢) السنة السابعة الرياض ١٩٨٧ ص ١٥.

(١١)ينظر عبد السلام مصطفى عبد السلام ، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة ، ٢٠٠٦ ص ٢٧٦.

(١٢) ينظر المرجع نفسه ، ص ١١٤.

(١٣) ينظر المرجع نفسه، ص ١١٤.

(١٤) ينظر أحمد حساني، سلطة اللغة وتشكل الأنساق الثقافية في المجتمع العربي. أعمال المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية تنظيم المجلس الدولي للغة العربية دبي ماي ٢٠١٦ ص١٦٤.

(١٥) ينظر المرجع نفسه، ص١٦٢.

(١٦) عبد السلام المسدي ، جريدة الرياض السعودية الخميس ١١ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ - ١٩ مايو ٢٠٠٥م العدد ١٣٤٧٨ .

(١٧) الشريف حسن، العولمة والثقافة واللغة : القضايا الفنية في أسئلة اللغة (الرباط منشورات معهد الدراسات والأبحاث والتعريب٢٠٠٢) ص٤٣.

(١٨) ينظر هريبرت بيشت وجنيفر دراسكاو، مقدمة في المصطلحية، تأليف: ، ترجمة: الدكتور محمد محمد حلمي هليل،مجلس النشر العلمي، الكويت، ٢٠٠٠، ص ١٥.

(١٩) عبد العزيز بن عثمان التويجري، ندوة الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة التربية عدد١٢٨(١٩٩٩) الدوحة،قطر،ص١٠٢.

(٢٠) ينظر تقرير منظمة اليونيسكو : التعليم ذلك الكنز المكنون ، مجلة التربية عدد١٢٠(١٩٩٧) ص ٣٨.

(٢١) ينظر أحمد حساني، اللغة العربية المؤسسية بين التهيئة اللغوية والتنمية البشرية. أعمال مؤتمر اللغة العربية في دبي (٦ـ١٠/٥/٢٠١٥) تنظيم المجلس الدولي للغة العربية.

(٢٢) ينظر ، المرجع نفسه.

(٢٣) المحتوى الرقمي، هو كلّ ما هو مدوَّن في الفضاء الرقمي باللغة العربية، سواء أكان ذلك داخل البلدان العربية أم خارجها، وكلّ ما هو مسجّل بأصوات عربية، أو مصوّر بشكل يُستَدل به على مصدره العربي.ينظر مؤسسة الفكر العربي،www. arabthought.org